

Distr.: General  
27 February 2007  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني  
لحقوقه غير القابلة للتصرف

## برنامج العمل لعام ٢٠٠٧

## أولا - ولاية اللجنة

١ - ترد ولاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لعام ٢٠٠٧ في قرارات الجمعية العامة ٢٢/٦١ و ٢٣/٦١ و ٢٤/٦١ المؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

٢ - وفي القرار ٢٢/٦١، المعنون "اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف"، أعربت الجمعية العامة عن تقديرها لما تبذله اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف من جهود في أداء المهام التي أسندتها إليها الجمعية العامة، وأحاطت علما بتقريرها السنوي<sup>(١)</sup>، بما في ذلك الاستنتاجات والتوصيات القيمة الواردة في الفصل السابع منه؛ وطلبت إليها أن تواصل بذل كل الجهود للعمل على إعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، ومساندة عملية السلام في الشرق الأوسط، وحشد الدعم والمساعدة الدوليين للشعب الفلسطيني، وأذنت للجنة بإدخال تعديلات على برنامج عملها المعتمد حسبما تراه مناسبا وضروريا في ضوء التطورات الحاصلة وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين وما يليها. وطلبت الجمعية العامة أيضا إلى اللجنة أن تواصل إبقاء الحالة المتعلقة بقضية فلسطين قيد الاستعراض وأن تقدم إلى الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو الأمين العام تقارير ومقترحات، حسب الاقتضاء. وطلبت كذلك إلى اللجنة الاستمرار في تعاونها مع المنظمات الفلسطينية وغيرها من منظمات المجتمع المدني ودعمها لها بغية تعبئة التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني والدعم الدولي له،

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الستون، الملحق رقم ٣٥ (A/61/35).



ولا سيما أثناء هذه الفترة الحاسمة التي تتسم بالمشقة الإنسانية وذلك سعياً إلى تحقيق الهدف الشامل المتمثل في تعزيز نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والتوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين، ومواصلة إشراك المزيد من منظمات المجتمع المدني في أعمالها. وطلبت الجمعية العامة كذلك إلى لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين، وإلى هيئات وكيانات الأمم المتحدة الأخرى المرتبطة بقضية فلسطين، أن تواصل التعاون الكامل مع اللجنة، وأن تستمر، بناء على طلب اللجنة، في إتاحة ما لديها من المعلومات والوثائق ذات الصلة. وطلبت الجمعية العامة أيضاً إلى الأمين العام أن يعمم تقرير اللجنة على جميع هيئات الأمم المتحدة المختصة وحثت تلك الهيئات على اتخاذ الإجراءات اللازمة، حسب الاقتضاء.

٣ - وفي القرار ٢٣/٦١ المعنون "شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة"، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل تزويد الشعبة بالموارد اللازمة وأن يكفل استمرارها في تنفيذ برنامج عملها على النحو المبين بالتفصيل في القرارات السابقة ذات الصلة، وذلك بالتشاور مع اللجنة وتحت إرشادها، بما في ذلك بوجه خاص تنظيم الاجتماعات والمؤتمرات الدولية في مختلف المناطق بمشاركة جميع قطاعات المجتمع الدولي، والاتصال والتعاون مع المجتمع المدني، وزيادة تطوير وتوسيع نطاق مجموعة وثائق نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين، وإعداد منشورات ومواد إعلامية بشأن مختلف نواحي قضية فلسطين ونشرها على أوسع نطاق ممكن، وتوفير برنامج التدريب السنوي لموظفي السلطة الفلسطينية. وطلبت الجمعية أيضاً إلى الشعبة أن تواصل، في إطار الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وبتوجيه اللجنة، تنظيم معرض سنوي عن حقوق الفلسطينيين أو فعاليات ثقافية، بالتعاون مع البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة وشجعت الدول الأعضاء على مواصلة تقديم الدعم والتغطية الإعلامية على أوسع نطاق ممكن للاحتفال بيوم التضامن.

٤ - وفي القرار ٢٤/٦١، المعنون "البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة بشأن قضية فلسطين"، طلبت الجمعية العامة إلى إدارة شؤون الإعلام أن تواصل، بالتعاون والتنسيق الكاملين مع اللجنة، ومع توخي المرونة اللازمة التي قد تتطلبها التطورات التي تمس قضية فلسطين، برنامجها الإعلامي الخاص لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وبينت عدداً من الأنشطة المحددة التي سيجري الاضطلاع بها في إطار البرنامج.

٥ - استعرضت اللجنة مختلف جوانب برنامج عملها وبرنامج عمل شعبة حقوق الفلسطينيين، فضلاً عن الولايات التي تنظمها. وستواصل إجراء تعديلات في هذا البرنامج خلال عام ٢٠٠٧ لتوسيع نطاق استجابته للتطورات الحاصلة في عملية السلام والحالة في الميدان، فضلاً عن زيادة فعاليته في تعزيز ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

## ثانياً - الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية

٦ - لا تزال اللجنة يساورها بالغ القلق إزاء الحالة الأمنية والإنسانية السائدة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية التي هي نتيجة مباشرة للاحتلال الإسرائيلي. لقد شاب السنة الماضية العديد من الغارات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة والضفة الغربية والتي أسفرت عن وقوع عدد كبير من القتلة والجرحى بين المدنيين الفلسطينيين. واللجنة تشجب استعمال إسرائيل للقوة المفرطة كيفما كان، وعمليات القتل خارج نطاق القانون، وتدمير المنازل الفلسطينية، والبنية التحتية المدنية، والأراضي الزراعية وجميع ما أحدثه ذلك من آثار مدمرة على السكان الفلسطينيين. واللجنة تطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بإلغاء عملياتها العسكرية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وإيقاف أية تدابير أخرى تؤدي إلى مزيد من تقويض المؤسسات الفلسطينية. كما أن اللجنة يساورها قلق شديد إزاء مختلف حوادث العنف بين الفصائل في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في غزة، واستمرار التوترات بين الأطراف الفلسطينية الرئيسية مما يعيق الحوار الوطني. وتشجب اللجنة بشدة قتل المدنيين الأبرياء من قبل أي من الجانبين. واللجنة تشجب الهجمات الصاروخية على إسرائيل وتدعو إلى إيقاف هذه الأنشطة من جانب الجماعات المسلحة الفلسطينية. وترحب اللجنة بوقف إطلاق النار في قطاع غزة، الذي يلزم توسيع نطاقه ليشمل الضفة الغربية ودعمه بخطوات سياسية ملموسة من شأنها أن تسمح للطرفين بالاشتراك في حوار سياسي ذي مغزى. وينبغي للمجتمع الدولي أن ينشئ آلية موثوقة وفعالة للرصد عن طريق طرف ثالث للمساعدة في تعزيز الهدنة. وتطالب اللجنة كيانات الأمم المتحدة الأخرى بأن تقوم بالتعاون مع الطرفين، بإنشاء آلية عامة لحماية المدنيين في الميدان.

٧ - وتعارض اللجنة بشدة توسيع المستوطنات في الضفة الغربية والجهود الرامية إلى إكمال تشييد الجدار على الأرض الفلسطينية. وتعرب عن انزعاجها البالغ إزاء نية الحكومة الإسرائيلية توسيع تجمعات استيطانية كبيرة في الضفة الغربية، مما سيؤدي إلى فصل القدس الشرقية عن الضفة الغربية وجنوب الضفة الغربية عن شمالها. كما أن تصريحات الحكومة الإسرائيلية بشأن إقامة مستوطنات جديدة في وادي الأردن هي سبب آخر للانزعاج.

ويتنافى بناء إسرائيل للمستوطنات والجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة مع القانون الدولي والعديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. وهذا يعرقل بشدة الجهود الرامية إلى تسوية النزاع وقد يجعل فرص إيجاد حل قائم على وجود دولتين أمرا مستحيل التنفيذ على أرض الواقع. ويتمثل موقف اللجنة في أنه على المجتمع الدولي أن يكفل احترام السلطة القائمة بالاحتلال لأحكام فتوى محكمة العدل الدولية، حسما تطلبه الجمعية العامة في قرارها د ١ - ١٥/١٠ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤ والقرارات اللاحقة للجمعية العامة. وترحب اللجنة باتخاذ الجمعية العامة للقرار دإط - ١٧/١٠ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بشأن إنشاء سجل للأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة وتطالب الأمين العام بعمل التعينات المطلوبة دون مزيد من التأخير بحيث يبدأ مكتب سجل الأضرار في العمل في أقرب وقت ممكن، وفي موعد لا يتجاوز ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ على النحو المنصوص عليه في القرار. وبناء على طلب الجمعية العامة، ستواصل اللجنة إبقاء الحالة قيد الاستعراض وتشجيع المجتمع الدولي على تحليل هذه القضايا ومناقشتها بشكل بناء.

٨ - وتشعر اللجنة بقلق بالغ إزاء مواصلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لأنشطة استيطانية غير مشروعة وتشييدها للجدار في القدس الشرقية وما حولها ستؤدي هذه الأنشطة إلى زيادة عزلة المدينة عن بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، ويؤثر هذا التشييد حاليا بشكل سلبي على حياة الفلسطينيين ومن شأنه التأثير مسبقا على اتفاق الوضع النهائي بشأن القدس. وعلاوة على ذلك، فالقرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية، في أوائل شباط/فبراير ٢٠٠٧، بالترخيص بأعمال الحفر والتشييد على مقربة شديدة من المسجد الأقصى يشكل أيضا تدييرا آخر من التدابير التي تهدد بتغيير الطابع العمراني للمدينة بشكل يخالف الكثير من قرارات مجلس الأمن كما أنه يثير أيضا شواغل كبيرة من جانب المسلمين حول العالم وينطوي على احتمالات تصعيد العنف في الميدان. واللجنة تكرر تأكيد أنه لا غنى عن إيجاد حل عادل لقضية القدس في تحقيق حل للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني قائم على وجود دولتين يضع في الاعتبار الشواغل المشروعة لكلا الطرفين.

٩ - ومما يشجع اللجنة الاتفاق الذي جرى التوصل إليه في مكة في أوائل شباط/فبراير ٢٠٠٧ بين قيادتي فتح وحماس. وهو ثمرة الجهود الدؤوبة التي يبذلها رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، والتي تهدف إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية قادرة على خدمة الشعب الفلسطيني والوفاء بمسؤولياتها تجاه المجتمع الدولي. واللجنة تؤيد هذه الجهود تأييدا تاما وتتطلع إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة تعمل على إزالة الخلافات فيما بين الفلسطينيين واتخاذ خطوات جريئة نحو تحسين حياة الشعب الفلسطيني. وتأمل اللجنة أن

يتيح تشكيل حكومة الوحدة الوطنية للمجتمع الدولي رفع القيود المالية واستئناف المساعدة الاقتصادية والاجتماعية التي تمس الحاجة إليها.

١٠ - ويساور اللجنة بالغ القلق إزاء تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والحالة الإنسانية الطارئة والعزلة في قطاع غزة مما يوفر أرضاً خصبة لتحويل أجزاء من السكان الفلسطينيين إلى الراديكالية. وقد أدى حجز إسرائيل لإيرادات الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية إلى عجز مالي لم يسبق له مثيل للسلطة مما جعلها غير قادرة على توفير الخدمات العامة الأساسية للشعب الفلسطيني. وقد رحبت اللجنة بالإفراج عن جزء من الضرائب الفلسطينية المحتجزة للسلطة الفلسطينية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وتطالب إسرائيل بالإفراج فوراً عن الضرائب المحتجزة المتبقية واستئناف عمليات الدفع المنتظمة للأموال المحصلة وفقاً للاتفاقات الثنائية. وتؤكد اللجنة أيضاً الأهمية الحاسمة لمساعدة المانحين الدوليين بالنسبة لعمل المؤسسات الفلسطينية في هذا الوقت الذي تكتنفه الأزمات. وتحت اللجنة مجتمع المانحين الدوليين على مواصلة برامج المساعدة التي يضطلع بها، وأن تعالج، بفكر متجدد، الحالة الإنسانية المتفاقمة.

١١ - وتؤكد اللجنة أن استمرار احتلال الأرض الفلسطينية، الذي دخل حالياً عامه الأربعين، ما زال هو السبب الجذري للصراع. وتعتقد اللجنة أن ثمة حاجة ماسة إلى إيجاد حل عبر المفاوضات يكون من شأنه إنهاء الاحتلال، وكذلك ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وتوفير الأمن لدولة إسرائيل. ويتعين أن تتوافق هذه التسوية مع القانون الدولي ومع قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) وغيرها من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وينبغي للطرفين الإحجام عن اتخاذ تدابير انفرادية يكون من شأنها تقويض الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية نهائية. ومما له أهمية حاسمة في هذه المرحلة أن يتفق الطرفان على تحديد النتيجة النهائية للتسوية السلمية، وهي، إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على أساس حدود ما قبل ١٩٦٧، والعيش في سلام وأمن مع إسرائيل وغيرها من الجيران. وهذا الاتفاق من شأنه أن يتيح للطرفين، بدعم من المجتمع الدولي، التوصل إلى تفاهم بشأن الخطوات المتبادلة المتوازية لتنفيذه.

١٢ - وينبغي للمجتمع الدولي تركيز جهوده على إيجاد أسس قياس عملية ذات مغزى لإشراك جميع الأطراف في مواصلة الوقف المتبادل لإطلاق النار وتوسيع نطاقه. وينبغي إحياء وتعديل الجهود الرئيسية لإقرار السلام الدولي من قبيل خريطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية. ومن شأن عقد مؤتمر سلام دولي عن الشرق الأوسط أن يخلق الزخم الإيجابي اللازم

نحو تحقيق هذا الهدف، وعلى وجه الخصوص بإدماج ترتيبات إقليمية لا غنى عنها فضلا عن مبادرات أخرى، منها مبادرة السلام العربية لإقرار السلم في المنطقة ككل.

١٣ - وتؤكد اللجنة من جديد المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة عن قضية فلسطين إلى أن تخل من جميع نواحيها. وستعمل جنبا إلى جنب مع غيرها من كيانات الأمم المتحدة المعنية بالقضية للتمسك بالقانون الدولي من أجل تحديد المعايير اللازمة للتوصل إلى حد شامل وعادل ودائم يتفق مع الشرعية الدولية. وترى اللجنة أن مما له أهمية كبيرة أن يسترشد طرفا الصراع وجميع الجهات الفاعلة الدولية في مبادراتها وإجراءاتها بمبادئ وقواعد القانون الدولي. وقد لاحظت بارتياح تجدد التركيز على أهمية القانون الدولي، الذي أدت إليه فتوى محكمة العدل الدولية بشأن العواقب القانونية لتشييد حدار في الأرض الفلسطينية المحتلة. وينبغي أن يؤدي تطبيق القواعد إلى إيقاف أنشطة الاستيطان الإسرائيلية وتشديد الحدار على الأرض الفلسطينية وعكس اتجاههما بشكل تام. ويضمن الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني توقف جميع أعمال العنف والعنف المضاد والأعمال الإرهابية التي تستهدف المدنيين على أي من الجانبين.

### ثالثا - المسائل ذات الأولوية في برنامج عمل اللجنة لعام ٢٠٠٧

١٤ - ترى اللجنة أن برنامج أنشطتها الذي كلفتها به الجمعية العامة يساهم في تركيز انتباه الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني والجمهور على قضايا ذات أهمية حاسمة في تحقيق تسوية سلمية للصراع. وسيظل عملها منصبا طوال عام ٢٠٠٧ على تشجيع توصل الرأي العام الدولي إلى فهم أفضل لأهمية أعمال الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وهي الحق في تقرير المصير والحق في إقامة دولة مستقلة ذات سيادة، والحق في العودة، فضلا عن الحاجة الماسة إلى تحقيق حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين.

١٥ - وكما حدث في السنوات السابقة، ستواصل اللجنة دعمها للشعب الفلسطيني وللعملية السياسية من خلال مجموعة متنوعة من الأنشطة. ففي عام ٢٠٠٧، ستولي اللجنة اهتماما خاصا لتقييم الحالة في الميدان، ودعم هئية ظروف تفضي إلى استئناف مفاوضات السلام، بما في ذلك الوقف التام لجميع أعمال العنف، من قبيل الهجمات العسكرية، وأعمال التدمير والأعمال الإرهابية. وسوف تسلط اللجنة الضوء على مسؤولية السلطة القائمة بالاحتلال في إنهاء سياساتها وممارساتها غير المشروعة، مثل النشاط الاستيطاني وتشديد الحدار وشتى تدابير العقاب الجماعي. وستواصل اللجنة دعمها الرامي إلى تنشيط مشاركة دولية فعالة تستهدف تشجيع الطرفين على الخروج من الطريق المسدود الذي تواجهه العملية السلمية حاليا، بطرق في جملتها اللجنة الرباعية والمشاركة الشخصية المتواصلة للأمين العام

للأمم المتحدة ومنسق الأمم المتحدة الخاص المعني بعملية السلام في الشرق الأوسط. وستؤكد اللجنة، بصفة خاصة، ضرورة حماية السكان المدنيين من خلال توفير الرصد من جانب طرف ثالث كما أنها ستشجع الأفكار المبتكرة في هذا الشأن من جانب الطرفين والمجتمع الدولي. بما في ذلك الأمم المتحدة. وستركز اللجنة أيضا على القضايا المتعلقة بتخفيف حدة الأزمة الإنسانية في الأرض الفلسطينية، والتعجيل بإنعاش الاقتصاد الفلسطيني، والحث على زيادة المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني. وستركز بشكل خاص على زيادة الوعي الدولي بمحنة النساء والأطفال - أضعف شريحة داخل المجتمع الفلسطيني - الذين يعانون من جراء الاحتلال.

١٦ - وتولي اللجنة أهمية كبيرة لتعزيز التعاون والتنسيق بين إدارة شؤون الإعلام وشعبة حقوق الفلسطينيين في تنفيذ ولاية كل منهما. وطلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤/٦١، إلى الإدارة أموراً، منها أن توسع نطاق جمع المواد السمعية البصرية بشأن قضية فلسطين وأن تواصل إنتاج هذه المواد وحفظها واستكمال المعرض المقام في الأمانة العامة. وستواصل اللجنة التعاون مع الإدارة على تنفيذ مختلف الأنشطة التي يصدر بها تكليف.

## رابعاً - أنشطة اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين

### ألف - الإجراءات التي ستتخذها اللجنة

١٧ - ستواصل اللجنة، عملاً بالولاية المنوطة بها، إبقاء الحالة المتعلقة بقضية فلسطين قيد الاستعراض والمشاركة في جلسات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. وسوف تواصل اللجنة أيضاً رصد الحالة في الميدان وتوجيه انتباه المجتمع الدولي إلى التطورات العاجلة التي قد تحدث داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتستلزم إجراء دولياً.

١٨ - وستواصل اللجنة، من خلال مكتبها، المشاركة، حسب الاقتضاء، في الاجتماعات الحكومية الدولية وغيرها من المؤتمرات والاجتماعات ذات الصلة. وتعتبر اللجنة هذا النشاط جانباً مهماً من جوانب عملها تعزيزاً للدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

١٩ - كما ستواصل اللجنة، بالتعاون مع البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة، الاتصالات مع السلطة الفلسطينية وغيرها من المؤسسات، بما في ذلك المجتمع المدني، في المناطق الخاضعة لولايتها، وباقي الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وعلى غرار ما حدث في السنوات السابقة، ستواصل اللجنة دعوة المسؤولين الفلسطينيين وغيرهم

من الشخصيات الفلسطينية إلى عقد اجتماعات مع أعضاء ومراقبي اللجنة والأمانة العامة، حسب الاقتضاء.

٢٠ - وسيواصل مكتب اللجنة مشاوراته مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية المهتمة ببرنامج عمل اللجنة، بما في ذلك أعضاء الاتحاد الأوروبي، وحركة بلدان عدم الانحياز، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي وغيرها. ومن شأن هذه المشاورات تحقيق تفهم أفضل لولاية اللجنة وأهدافها.

## باء - الاجتماعات والمؤتمرات الدولية

٢١ - ترى اللجنة أن برنامج اجتماعاتها ومؤتمراتها الدولية يساهم في تركيز انتباه الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، وعمامة الجمهور على المسائل ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة لإحراز التقدم في الوصول إلى تسوية سلمية للصراع. وتبرز هذه الأحداث أكثر الشواغل إلحاحاً من قبيل ضرورة إنهاء العنف، وحماية السكان المدنيين، وإيقاف الأنشطة الاستيطانية وتشديد الجدار وتحسين ظروف معيشة الشعب الفلسطيني. وتقدر اللجنة كثيراً مشاركة الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية، وكيانات منظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني في هذه الاجتماعات، وتشجعها على مواصلة مشاركتها ودعمها لإيجاد حل عادل للصراع وزيادة مستوى تلك المشاركة والدعم. وستواصل اللجنة تنفيذ هذا البرنامج من أجل تعزيز الدعم لإعمال الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وفقاً للشرعية الدولية.

٢٢ - وتعترم اللجنة أن تعالج في برنامج اجتماعاتها ومؤتمراتها لعام ٢٠٠٧ قضايا من قبيل الحاجة الماسة لاستئناف العملية السياسية وإحياء خريطة الطريق ومبادرة السلام العربية، والأثر السلبي للخطوات السياسية التي تتخذها إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال من جانب واحد؛ والعواقب الوخيمة لسياسة الاستيطان وتشديد الجدار بالنسبة لبلوغ حل قائم على وجود دولتين؛ ومسؤولية جميع الحكومات عن تطبيق القانون الدولي على جميع جوانب قضية فلسطين؛ والمسؤولية الجماعية عن حماية السكان المدنيين؛ وضرورة عقد مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة، نظراً للانتهاك المنظم من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للقانون الإنساني الدولي؛ والحالة الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية، بما في ذلك محنة النساء والأطفال الفلسطينيين؛ ودور المجتمع المدني؛ وأهمية مساندة السلطة الفلسطينية في جهودها الرامية إلى إصلاح الاقتصاد، ولا سيما في قطاع غزة.

٢٣ - وفي عام ٢٠٠٧، ستبذل اللجنة قصارى جهدها، بالتعاون مع البلدان المضيفة المحتملة، والمنظمات، والدوائر ذات الصلة التابعة للأمانة العامة، لكي تضمن نجاح برنامج

اجتماعاتها ومؤتمراتها. وستضع اللجنة نصب عينيها، لدى قيامها بذلك، ضرورة الاقتصاد واستخدام الموارد بأقصى درجة من فعالية التكلفة. وسوف تواصل اللجنة ما تبذله من جهد لتشجيع البلدان والمنظمات التي لم تشارك حتى الآن مشاركة كاملة في برنامج عملها على القيام بذلك.

٢٤ - وتعترم اللجنة تنظيم الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التالية في عام ٢٠٠٧:

- حلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، ٥ و ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧، الدوحة
- اجتماع الأمم المتحدة الدولي لدعم السلام الإسرائيلي - الفلسطيني ٢٢ و ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧، روما. وسيستع الاجتماع مشاورات يجريها وفد اللجنة مع منظمات المجتمع المدني
- اجتماع الأمم المتحدة الأفريقي بشأن قضية فلسطين، نيسان/أبريل ٢٠٠٧، كيب تاون، جنوب أفريقيا. وسيستع الاجتماع مناسبة ينظمها المجتمع المدني تضامنا مع الشعب الفلسطيني
- مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للمجتمع المدني من أجل دعم السلام بين إسرائيل وفلسطين

## جيم - التعاون مع المجتمع المدني

### منظمات المجتمع المدني

٢٥ - تشيد اللجنة بمنظمات المجتمع المدني لجهودها المبذولة دعما للشرعية الدولية فيما يتعلق بقضية فلسطين من خلال جهود الدعوة وحشد الرأي العام، فضلا عما اتخذته من مبادرات العمل الإنساني والمساعدة الرامية إلى تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني وتحسين ظروفه المعيشية. وترحب اللجنة بالمبادرات الرامية إلى تعزيز تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتشجع منظمات المجتمع المدني على أن تصب جهودها في مجال الدعوة، على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، على الالتزامات القانونية الواقعة على عاتق الحكومات، حسبما أوضحتها فتوى محكمة العدل الدولية، وعلى أن تنسق ما تقوم به من أنشطة. وهي تؤيد مبادرات المجتمع المدني المتخذة مؤخرا، بما فيها مبادرات البلدان النامية، لإنشاء آليات جامعة من أجل تحسين تنسيق أعمالها. وتؤيد اللجنة أيضا جميع مبادرات العمل الإنساني والمساعدة الرامية إلى تحسين الحياة اليومية للفلسطينيين. وترى اللجنة أن ما له أهمية

خاصة هو بناء جسور للتفاهم والثقة بين المجتمعين المدنيين الإسرائيلي والفلسطيني وتعزيز الأهداف المشتركة للسلام بين الشعبين.

٢٦ - وتعتزم اللجنة مواصلة توجيه الدعوات إلى منظمات المجتمع المدني للمشاركة في جميع المؤتمرات والاجتماعات الدولية التي تنظم برعايتها. وستقوم اللجنة، في هذه الفعاليات، بتشجيع المنظمات على مناقشة مبادراتها وحملاتها، وعلى تبادل الآراء والأفكار حول القضايا ذات الاهتمام المشترك. ومن شأن مشاركة الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني في هذه الاجتماعات والمؤتمرات أن تتيح فرصة فريدة لإعداد وتعزيز مبادرات صادرة عن جميع فئات المجتمع الدولي بغية التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وتتطلع اللجنة بشكل خاص، رغبة منها في تعزيز الحوار الإسرائيلي - الفلسطيني، إلى مساهمة مثمرة يعود نفعها على الطرفين المشاركين الإسرائيليين والفلسطينيين في الفعاليات التي تنظم برعايتها.

٢٧ - وسوف تبقى اللجنة على اتصال بآليات التنسيق الوطنية والإقليمية والدولية المعنية بقضية فلسطين وستعزز هذا الاتصال، بالإضافة إلى الاتصال القائم مع عدد كبير منفرادى منظمات المجتمع المدني. وستواصل اعتماد منظمات جديدة. وسيساهم عقد اجتماعات دورية للتشاور مع ممثلي المجتمع المدني في زيادة تحسين برنامج اللجنة للتعاون مع المجتمع المدني.

٢٨ - وترى اللجنة أن من المهم مواصلة تبادل المعلومات مع منظمات المجتمع المدني حول أنشطة كل منها الحالية والمقررة. وتطلب اللجنة إلى الشعبة الحصول على معلومات وتقديم تقارير دورية عن مبادرات المجتمع المدني لتحسين التفاعل بين المجتمع المدني واللجنة. وتطلب أيضا إلى الشعبة مواصلة العمل على تطوير موقعها على شبكة الإنترنت الذي يتناول أنشطة منظمات المجتمع المدني بشأن قضية فلسطين ([www.un.org/depts/dpa/ngo](http://www.un.org/depts/dpa/ngo)) مع استكمالها بانتظام بوصفه أداة محورية لتبادل المعلومات والاتصال بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

٢٩ - وفي عام ٢٠٠٧، سوف تستخدم الموارد المتاحة للتعاون مع المجتمع المدني في الأنشطة التالية:

- (أ) القيام، متى اقتضى الأمر ذلك وتيسر، بتنظيم اجتماعات تعقدها منظمات المجتمع المدني بالاقتران مع المؤتمرات والاجتماعات الدولية التي تُعقد برعاية اللجنة؛
- (ب) مشاركة ممثلي اللجنة والشعبة في المنتديات الهامة وغيرها من الفعاليات العالمية التي تنظمها منظمات المجتمع المدني؛

(ج) عقد اجتماعات ومشاورات دورية مع مختلف منظمات المجتمع المدني بغية إطلاعها على أنشطة اللجنة وتقييم ما يمكن الوفاء به من احتياجاتها من خلال برنامج عمل الشعبة؛

(د) مدّ المنظمات الفلسطينية بما تحتاجه من مساعدة لإيفاد ممثليها إلى الاجتماعات التي تعقد برعاية اللجنة أو بدعم منها.

### البرلمانات والمنظمات البرلمانية الدولية

٣٠ - تعتقد اللجنة أن البرلمانات الوطنية والمنظمات البرلمانية الدولية تؤدي دورا هاما في بلورة الرأي العام وصياغة المبادئ التوجيهية بشأن السياسات وترسيخ الشرعية الدولية دعما للتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين. ومن رأي اللجنة أن ما يتمتع به المشرعون ومنظماتهم الدولية من خبرة ونفوذ سياسي قد يساعد على توطيد العملية الديمقراطية وبناء المؤسسات في الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية، وتعزيز الحوار السياسي بين الطرفين وتطبيق مبادئ القانون الدولي على الجهود الرامية إلى حل الصراع. وتؤكد اللجنة من جديد استمرار أهمية إقامة تعاون أوثق مع البرلمانات وممثلي الهيئات البرلمانية الدولية بغرض التشجيع على مناقشة الوسائل الكفيلة بدعم السلام في الشرق الأوسط وإيجاد حل لقضية فلسطين داخل البرلمانات المعنية والمجتمع بجميع شرائحه. وتحقيقا لهذه الغاية، ستسعى اللجنة جاهدة لإشراك البرلمانيين وممثلي المنظمات البرلمانية الدولية في المؤتمرات والاجتماعات الدولية التي تُنظم برعايتها. ومن شأن المشاورات التي تجري بين اللجنة وممثلي البرلمانات والمنظمات البرلمانية الدولية، لا سيما الاتحاد البرلماني الدولي، أن تؤدي إلى تحسن التعاون بين الجانبين. وستبذل اللجنة أيضا جهودا لإشراك أعضاء الكنيست والمجلس التشريعي الفلسطيني في الفعاليات التي تنظم تحت رعايتها.

### دال - نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين

٣١ - تطلب اللجنة إلى شعبة حقوق الفلسطينيين الاستمرار في عملها المتعلق بمواصلة تطوير نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين، المدرج بموقع "Question of Palestine" (قضية فلسطين) على شبكة الإنترنت، وتوسيع نطاق هذا النظام وإدارته. وستسعى الشعبة إلى بدء تشغيل بوابة الموقع، التي صُممت تحت إشراف المكتب، وستواصل إعادة تصميم شتى صفحات الموقع. كما ستواصل الشعبة العمل على أن تكون مجموعة نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين من وثائق الأمم المتحدة والوثائق ذات الصلة شاملة ومستكملة، وأن تكون طرائق الوصول إليها وعرضها ميسرين

للاستعمال. وتطلب اللجنة إلى الشعبة تقديم تقارير دورية إلى المكتب عن حالة العمل المنجز في نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين وعن التقدم المحرز في تطويره.

## هاء - برنامج المنشورات

٣٢ - ترى اللجنة أن برنامج منشورات الشعبة يسهم في رفع درجة الوعي الدولي بشتي جوانب قضية فلسطين، ومشاركة الأمم المتحدة في القضية، وعمل اللجنة، وولايتها وأهدافها. وينبغي للشعبة أن تواصل، بتوجيه من اللجنة، هذا النشاط المهم المتمثل في نشر المعلومات والاتصال، وإصدار منشوراتها المقررة التالية في الوقت المناسب:

- نشرة شهرية عن الإجراءات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية بشأن قضية فلسطين
  - استعراض دوري للتطورات المتصلة بعملية السلام في الشرق الأوسط
  - استعراض شهري للأحداث المتصلة بقضية فلسطين حسب تسلسلها الزمني
  - تجميع سنوي لقرارات ومقررات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن قضية فلسطين
  - تقارير الاجتماعات والمؤتمرات الدولية المعقودة برعاية اللجنة
  - نشرة سنوية عن الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني
  - "NGO Action News" (أبناء عن إجراءات المنظمات غير الحكومية)، وهو موجز يصدر كل شهرين يتضمن معلومات عن أنشطة المجتمع المدني بشأن قضية فلسطين.
- ٣٣ - وترى اللجنة أنه ينبغي للشعبة، بالتشاور مع المكتب، مواصلة استعراض المنشورات القائمة وتقديم مقترحات بشأن المنشورات التي تتطلب استكمالاً.

## واو - الأنشطة الأخرى التي تضطلع بها شعبة حقوق الفلسطينيين

### البرنامج التدريبي لموظفي السلطة الفلسطينية

٣٤ - ترى اللجنة أن البرنامج التدريبي لموظفي السلطة الفلسطينية ينبغي أن يستمر في عام ٢٠٠٦ بالنظر إلى أهميته وفائدته بالنسبة للسلطة الفلسطينية. كما ترى اللجنة أنه ينبغي إيلاء اعتبار خاص لتحقيق التوازن بين الجنسين لدى اختيار المرشحين لهذا البرنامج السنوي.

### الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

٣٥ - وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٠/٣٢ بء المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، يجري الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني يوم الخميس، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ومن المتوخى عقد اجتماعات خاصة احتفالا بذلك اليوم في مقر الأمم المتحدة، ومكتبي الأمم المتحدة في جنيف وفيينا، وأماكن أخرى وفقا للممارسة المتبعة. وبالنسبة ليوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، سينظم معرض فلسطيني أو مناسبة ثقافية بمقر الأمم المتحدة بالتعاون مع البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة.

٣٦ - وستواصل اللجنة استعراض وتقييم برنامج عملها في ضوء الحالة في الميدان وما تشهده العملية السياسية من مستجدات، وستجري ما يلزم من تعديلات.